الأمم المتحدة

A/55/275/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
25 September 2000
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٤ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسي

حماية المهاجرين

تقرير الأمين العام

إضافة

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٤، أحالت مفوضية حقوق الإنسان، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، مذكرة شفوية إلى الحكومات نيابة عن الأمين العام، تسترعي فيها اهتمامها، بصفة خاصة، إلى الفقرات ١ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ من منطوق القرار. وطلب الأمين العام إلى الحكومات أن تزوده بأية معلومات تود تقديمها وتتصل بتنفيذ القرار.

٢ - وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أرسلت حكومة المكسيك ردها التالي على تلك المذكرة:

(أ) ينقسم الرد إلى ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومة المكسيكية من أجل حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بصورة فعالة. وفي هذا السياق، أوضحت أنها صدَّقت على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم في آذار/مارس ٢٠٠٠. ومن ناحية أخرى، تشير إلى أنه منذ عام ١٩٩٥ قام المعهد الوطني للهجرة، بتنفيذ البرنامج الوطني لحماية المهاجرين، وبموجبه، حُددت تسع فئات لحماية المهاجرين، ومراعاة احترام حقوق الإنسان لهم. وفيما يخص حماية المهاجرين القُصَّر، جرى التأكيد على الاهتمام بالقُصَّر العائدين إلى الوطن، في إطار برنامج العمل

171000 171000 00-65762 (A)
0065762

الوطني من أجل الطفولة. وفي هذا السياق، اشتركت حكومتا المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية إجراءات العودة الآمنة والمنظَّمة إلى الوطن للمواطنين المكسيكيين، التي دخلت حيِّز النفاذ في عام ١٩٩٨.

(ب) وفيما يتعلق بتعاون الحكومات مع المقررة الخاصة لحقوق الإنسان للمهاجرين، التابعة للجنة حقوق الإنسان، وهذا هو موضوع الجزء الثاني من الرد، قدمت حكومة المكسيك قرارا اعتُمد دون تصويت في الدورة السابقة للجنة، للإعراب عن دعم اللجنة للأعمال التي تضطلع بها المقررة الخاصة. وفي هذا السياق، دعت حكومة المكسيك المقررة الخاصة لزيارة بلدها.

(ج) أما الجزء الثالث في رد حكومة المكسيك فيتناول تنقيح سياسات الهجرة وصياغة قوانين لمكافحة الاتجار الدولي بالمهاجرين وخاصة عندما ينطوي ذلك الاتجار على تعريض حياة المهاجرين للخطر، ولا سيما النساء والأطفال. وعلى الصعيد الدولي تنوه المكسيك إلى مشاركتها النشطة في تحرير البروتوكول المتعلق بالاتجار في المهاجرين ونقلهم بصورة غير مشروعة، الذي جرى التفاوض عليه في مقر اللجنة الخاصة المعنية بوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية، كما تنوه إلى الدعم الذي تقدمه من أجل إعداد صك يرمي إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار في المهاجرين ونقلهم بصورة غير مشروعة. وعلى الصعيد الوطني، أبرز الرد الإجراءات التي اتخذتها القنصليات التابعة للمكسيك من أجل ملاحقة القائمين على تلك التجارة وحماية الضحايا، فضلا عن تشديد التشريعات الداخلية في هذا المجال.